



بعد استقالة "وييسونو"

"حماية" يطالب الأمم المتحدة بإلزام دولة الاحتلال باحترام تعهداتها الدولية والسماح لمقرريها بالعمل في الأراضي الفلسطينية

يستتكر مركز حماية لحقوق الإنسان موقف دولة الاحتلال الإسرائيلي من المبعوثين الدوليين للأراضي الفلسطينية، ومنعهم من دخول الأراضي الفلسطينية ومزاولة أعمالهم في مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون المدنيون، وهو ما دفع مقرر الأمم المتحدة الخاص بوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية "مكارم وييسونو" إلى تقديم استقالته.

وكانت سلطات الاحتلال قد منعت مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية من الوصول لفلسطين منذ تعيينه في يونيو من العام ٢٠١٤، وهو ما يعني عدم استطاعته من القيام بهامه في مراقبة انتهاكات الاحتلال وحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويعتبر المركز أن مقتضيات عمل مقرر الأمم المتحدة الخاص لوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية لتنفيذ ولايته يتطلب منه التواجد بشكل مستمر في الأراضي الفلسطينية، وعقد جلسات استماع، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان ومتابعتها عن قرب، وهذا ما لم يستطع وييسونو القيام به.

ويبدي المركز استغرابه الشديد من السياسة المتبعة والممنهجة من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي في عدم السماح لمقرر الأمم المتحدة الدخول للأراضي الفلسطينية، ويرى المركز أن هذه السياسة تعيق عمل اللجان الدولية المكلفة بحماية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وتهدف من خلالها إلى الإفلات من العقاب الجماعي واستمرارية انتهاكاتها لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

كما يبدي المركز استغرابه من موقف الأمم المتحدة بعدم اتخاذ إجراءات رادعه بحق دولة الاحتلال الإسرائيلي لإجبارها على احترام القرارات الأممية والتزاماتها أمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، واحترام القانون والمواثيق الدولية وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.



رقم: 20160101

التاريخ: 05 / 01 / 2016

وكانت السلطات الإسرائيلية كذلك قد عرقلت في منتصف يناير من العام الماضي وصول خبيرة الأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة السيدة "رشيدة مانجو" إلى الأراضي الفلسطينية، لجمع معلومات حول القضايا المتعلقة بالعنف ضد المرأة الفلسطينية.

وعليه فإننا في مركز حماية لحقوق الإنسان نطالب بما يأتي:

- ١- نطالب الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات رادعة وحاسمة بحق دولة الاحتلال الإسرائيلي لإجبارها على احترام القرارات الدولية واللجان الأممية.
- ٢- ضرورة الإسراع في تعيين مقرر خاص جديد لحالة حقوق الإنسان بالأراضي الفلسطينية، والمحافظة على معايير النزاهة والحياد في اختيار المقرر الجديد.
- ٣- نطالب المجتمع الدولي، ومؤسسات حقوق الإنسان، بفضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.
- ٤- يؤكد المركز ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتطبيق كافة القوانين ومنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وفقاً للشرائع الدولية والمقر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، واليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

مركز حماية لحقوق الإنسان

٢٠١٦/١/٥